تقديم

أثبت وطننا العزيز ـ على مر العصور ـ قدرة فائقة على تحدى المحن، واجتياز أشد العقبات، مستمدا هذه القدرة من طاقات أبنائه المخلصين، وعقول الصفوة من المفكرين، وجهود علمائه الباحثين، وإبداعات الفنانين، وسواعد العاملين الناشطين. إذ تكمن قوتة الفعالة فى ثروته من البشر، الذين أبدعوا حضارة باذخة، ما تزال آثارها الباقية تبهر العالمين.

وقد عهدنا مصر ـ على طول أحقاب تاريخها ـ ما إن تصيبها غفوة؛ إلا وأتبعتها بصحوة، وما أعثرتها كبوة؛ إلا أحدثت بعدها صحوة. هكذا عرفنا بلادنا، وكذلك عرفنا أنفسنا على مدار التاريخ.

والآن؛ إذا كان مأزق التطور المتسارع، قد أحاط بنا ـ كما أحاط بغيرنا ـ وإذا كان تلاحق موجات المتغيرات العالمية تغمر ساحتنا حينا بعد حين، فجدير بنا، بما أوتينا من عزيمة وصمود، ومن خبرات ومعارف، وما اجتزناه من تجارب ـ أن نبادر إلى شق طريقنا إلى مستقبل مأمول، نواكب فيه ركب التقدم العالمى، ونتفاعل مع حركاته ومتغيراته، منتفعين بكل ما يفيدنا من إبداعات غيرنا فى العالمين، ومستحدثات المتقدمين المبتكرين. مستمسكين فى الوقت نفسه براسخ قيمنا، معتزين بذاتنا وبذخائر تراثنا.

وطريقنا إلى المستقبل واضح مبين، طريق العلم الحديث، طريق البحث العلمى المتقدم، طريق التطور التكنولوچى المبهر.

ومدخلنا إلى كل ذلك: هو التعليم، الذى تطلبه مصر، التعليم فى أرقى صوره وأحدثها، وما تقتضيه من إصلاح جذرى فى: إدارته، ومناهجه، ومؤسساته، وفى كل عنصر من عناصره أو ناحية من نواحيه، فهذا هو السبيل إلى النهضة، والمدخل للتحديث.

ومن أجل هذا عُقدت الاجتماعات، وشُكِّلت مجموعات العمل، وروجعت البحوث التى يضمها «كتابنا» . . . . . نمسكه بيميننا، ونهديه إلى كل من يهمه أمر مصر، وكل من يسعى إلى نهضتها.

ويشتمل هذا الكتاب على ملخص تنفيذى وعشرة فصول، تصب كلها فى نهر التعليم العالى، خاصة الجامعى، باعتباره قمة هرم التعليم، وإن تضمنت مباحثها شئون البحث العلمى بما تستحقه من عناية ورعاية واهتمام. كما توزعت ضمن البحوث إرشادات عديدة إلى التنشئة العامة، وإلى رعاية الموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة، وتكوين الباحث والأستاذ وغير ذلك من الشئون.

أما ترتيب فصول الكتاب؛ فكان من المنطقى أن يخصص **الفصل الأول** لقضية عامة ومهمة، وهى: قضية إصلاح التعليم باعتبارها ضرورة قومية.

ثم يتلوه **الفصل الثانى** فيتحدث عن «الثورة» التى يجب أن نحدثها فى تنشئة أبنائنا، كضرورة لإحداث «ثورة» فى التعليم.

أما **الفصل الثالث** فيتناول المشكلات والتحديات التى تواجه التعليم الجامعى، عارضا لكل منها، موضحا الطريق إلى مواجهتها وحلولها.

ويعرض **الفصل الرابع** موضوع تقييم الأداء الجامعى، وطرقه ووسائله وأساليبه.

ويرسم **الفصل الخامس** صورة للمأمول فى عملية تطوير التعليم العالى.

ويقدم **الفصل السادس** عرضًا مفصلاً لبعض البدائل والخيارات لاستراتيجية التعليم.

ويعنى **الفصل السابع** بإنسان التنمية وبالتكوين العلمى والسلوكى للباحث والأستاذ الجامعى ومنظومة القيم الحاكمة للأداء الجامعى.

ويتناول **الفصل الثامن** دور تكنولوچيا المعلومات فى التعليم الجامعى.

ويتكلم **الفصل التاسع** عن الوسائل والأساليب والضوابط الخاصة بإدارة الجودة الشاملة فى التعليم العالى خاصة.

ويأتى **الفصل العاشر** متناولاً قضية التنمية والتعليم والبطالة.

وقد يلاحظ القارئ الكريم أن بعض القضايا والعناصر والمسائل، تردد الحديث عنها فى أكثر من فصل؛ ويرجع ذلك لأهميتها التى استدعت التأكيد أكثر من مرة على موضوعها. وكذلك لأن كل بحث من البحوث التى وردت يعتبر وحدة قائمة بذاتها، يتم فيها تناول موضوع البحث من مختلف جوانبه. ومع هذا فإن كل واحد منها يعتبر حلقة فى سلسلة واحدة مترابطة الحلقات.

وبعد، فيسعدنا أن نقدم جهدنا المتواضع لكل وطنى مخلص، تشغله قضايا بلاده، ويسعده أن يجد حلولاً لكل مشكلاتها.

كما نضع هذا الكتاب بين يدى كل مسئول عن شئون التعليم فى مصر، فى جميع مستويات: التخطيط، والتنفيذ، وكل من تناط به مسئولية اتخاذ القرار عسى أن يجعله الله مُدخلا لمصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق

أ.د. إبراهيم بدران

فاتحة فى ملخص تنفيذى

الملخص التنفيذى

لم تشهد البشرية على مدى تاريخها مثل ما تشهده فى زماننا الحاضر من مؤثرات **للعلم، وللمؤسسة التى تتولد فيها المعرفة**، وفى الاثنين تكمن الأسباب التى تفضى إلى النتائج فى حتمية تناظر الحتمية فى قوانين الفيزياء. والنتائج فى تجلياتها، وجودا أو عدمًا، قلة أو وفرة، هى الثروة والقوة والهيبة والعزة والمنعة والأمن والأمان بل والاستقرار الاجتماعى. ذلك أن الحظوظ فى هذه الدنيا، إذن، ليست أمورًا قدرية، بل تربطها بالعلم ومؤسسة المعرفة علاقة سببية لا انفصام لها. وفى كل تحليل وتقدير، لا بد وأن ننتهى إلى أن تفاوت المجتمعات فى حظوظها إنما يتناسب طرديًا مع مستوى إدراكها لهذه العلاقة السببية. وقد يأخذنا الاستطراد فى الاستخلاص هذا إلى أن المجتمعات يجوز عليها ما يجوز على الكائنات الحية جميعًا من منطق النشوء والارتقاء والاختفاء، فالتاريخ يذكرنا بعديد من نماذج الحضارات التى سادت وتلك التى بادت.

هذه هى المنطلقات التى تتخذها الدراسة الحالية أساسًا لها، حيث ترجع أهميتها إلى أنها تحدد المسئولية وتشير بإصبع اليقين إلى المسئول وإلى المسئول عنه. والأمر فى جوهره هو خطاب التعليم عامة، والتعليم العالى خاصة، وما يلزم من تطوير وئيد أو تطوير قافز، أو الأخذ بغير المألوف من القرارات أو حتى المؤلم من الإجراءات حسبما يقتضى الحال. فالأمر فى تقدير الدارسين جد خطير.

وفى إطار الزمن المعاصر، وبنظرة موضوعية إلى واقع مؤسسة الجامعة المصرية ما كان من أمرها وما هو كائن، نجد أن تلك المؤسسة قد تراجعت كثيرًا فى دورها المفترض والمنطقى بعد أن تكاثرت عليها الضغوط، فكانت النتيجة الطبيعية هى انفصامها عن المجتمع وانفصام المجتمع - بالتبعية - عن العصر، إذ إن العلم هو قاطرته.

وهو صحيح أن قضية التعليم والحاجة إلى تطويره باتت تمثل ـ فى وجدان القيادة السياسية وفيمن يمثلون ضمير الأمة من أبناء مصر ـ أهم أركان العمل لتحديث البلاد. إلا أن القلق يبلغ ذروته عند النظرة الأولى لواقع التعليم. وعلى الأخص منه التعليم العالى. فرغم المحاولات الجادة والمتكررة للإصلاح إلا أن المشاكل عديدة ومتنوعة، والموارد قاصرة، والحاجة ملحة، والمجتمع ينتظر، وأحداث العالم من حولنا لا تنتظر وكان الله فى عون صانع القرار. ومن ثم، فالموقف يتطلب الخروج من هذا المأزق.. ولا سبيل لذلك إلاّ بإحداث ثورة تحديث فى التعليم تبدأ بالجامعة. نعم إن المطلب الجوهرى بات اليوم هو ثورة فى تلك المؤسسة، وبدءاً بتلك المؤسسة وليس أقل من ذلك. ولتلك الثورة توابع من الآثار الخيرة التى تطلب وترتقب ذلك:

أ ـ إن المنتج الذى يخرج من خطوط إنتاجها هو المهنى الذى يغذى الأسواق، ويكون منه عماد الاقتصاد، وبارتقائه يرتقى كل المجتمع وكل الاقتصاد، وتتحقق من خلاله عوائد الاستثمار سريعة ومجزية.

ب ـ بفضل ممارسات الجامعة اليومية وتطلعاتها المستقبلية التى يحكمها تعاملها مع أحداث الكون بأسره، تستطيع المؤسسة الجامعية ـ أكثر من غيرها من مؤسسات الدولة ـ أن تصف التطورات التى تُطلب فى العملية التعليمية بكل مراحلها التى تسبق مرحلة الجامعة.

وبسبب هذه الاحتمالات الطيبة، وإمكانية الوصول إلى أهداف محدودة فى فترات قريبة من الزمن، يكون للتطوير فى مؤسسة الجامعة أولوية مؤكدة بين قضايا التحديث فى مصر.

ومن المنتظر أن يكون تقييم الأداء الجامعى هو الخطوة الأولى على طريق التطوير والتحديث. وسواء كان التقييم ذاتيّا أو تتولاه جهة محايدة، فمردوده يجب أن ينتهى إلى تشخيص صحيح وصريح وصادق للموقف، ووصف أمين للعلاج من إجراءات تطبيقية مباشرة تجعل من التطوير أمراً قابلاً للتنفيذ ومحققًا لنتائج ملموسة على نحو شامل لكل مناحى وأبعاد العملية التعليمية فى مؤسسة الجامعة بإذن الله.

المنهج : اتبعت الدراسة الحالية منهجًا يتأسس على اليقين بأن العمل لتطوير التعليم العالى ورفع كفاءته لا بد وأن يخاطب عددًا من القضايا التى لا يغنى أى منها عن الآخر، ونذكر أهمها فيما يلى :

١ـ **فلسفة يلزم بناؤها** على أسس ثابتة تلائم عملية التحديث فى مصر، دون أن نغفل توجهات التحديث فى سائر بلاد العالم، ويتحقق من خلالها نهضة المجتمع بمواكبة التقدم العالمى فى التعليم وتوليد المعرفة.

٢ـ هناك حاجة مؤكدة **لصياغة استراتيجية** وطنية ـ لها نتائج تعد ببلوغها عند أفق محدد من الزمن ويعبر عنها بالكم والكيف ـ يتفق عليها ويشارك فى تنفيذها كل الأطراف المعنية فى مرافق الاقتصاد والخدمة العامة.

٣ـ **استقلالية الجامعات** يلزم صونها وصيانتها بمزيد من الاحترام للأستاذ قبل الطالب بما يمكنها من أداء وظيفتها بكفاءة، وبصورة كاملة، مع إيضاح العلاقة السوية بين الجامعة وغيرها من المؤسسات والحكومة بما يكفل الحرية الأكاديمية، والرعاية الطلابية وحريته، وتقليص المؤثرات الخارجية على صنع القرار الجامعى.

٤ـ **الارتقاء بالعملية التعليمية** برمتها، إلى جانب الارتقاء بدولاب الإدارة فى الجامعة، على نحو متسارع نحو الاستخدام الكامل للوسائل الإلكترونية، وتطبيق كل مستحدثات العصر التى تظهر على الساحة العالمية من تلك الوسائل وفى حينها.

٥ـ **صياغة منهج خاص لرعاية الطلاب**، من حيث اختيارهم وإعدادهم من خلال تطوير المراحل التعليمية السابقة، بما يتناسب مع آفاق المستقبل ومتطلباته وتحدياته، فى إطار نظرة كونية لمؤسسة الجامعة وتطورها، بما يخدم قدرات الإبداع ويكرس التفكير العلمى الحر ومتطلبات الحرفية المهنية المطلوبة للتشغيل وقيمة ذلك فى مواجهة البطالة.

٦ـ **تطوير المناهج** ووضع آلية لضمان الاستمرار والتطوير باعتبارها القضية المحورية فى عملية التعليم والتدريب الجامعية، التى تتفاعل مع كل عناصر منظومة التعليم وتشغيل الخريج والاستفادة من قدرته، ذلك بمحاكاة التطورات العلمية فى حينها.

٧ ـ إيلاءأهمية كبرى لمجال **الدراسات العليا والبحوث العلمية**، وفق خطة تتميز بها كل جامعة وتتمايز بها عن غيرها من الجامعات، وبما يسبق فى الوسيلة والغاية مخططات الارتقاء الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد وقد أفردَ لها بابٌ خاصٌ.

٨ ـ تحقيق **التنسيق والتكامل** فيما بين الجامعات على الصعيد الوطنى، من خلال نظم متطورة للمعلومات وبرامج للتكامل بين عناصر العملية التعليمية على اتساع مفهومها.

٩ ـ **محاكاة النماذج** التى ثبت نجاحها، ومردودها على الاقتصاد والمجتمع فى أى مكان فى العالم، وعدم التردد فى التعاون وعقد التحالفات معها، ومحاكاتها سواء كان ذلك فى مجال التنظيم والإدارة، أو صياغة المناهج ومادة التدريس، وبرامج البحث العلمى، وطرق الأداء الحرفى.

١٠ ـ مراجعة **المنظومة الخاصة بهيئة التدريس** فى كل نواحيها، ابتداء من معايير اختيار أعضائها وترقياتهم ومكافآتهم والحوافز المادية والمعنوية التى تُهَيَّأ لهم، ووسائل تطوير أدائهم: إذ هم الآلية البشرية التى تتحرك بها ومن خلالها عملية التعليم الجامعى وإدارة البحث العلمى فيها.

١١ ـ تكريس فكر و**ممارسات التعليم** المستمر وإتاحته للراغبين فى استكمال تعليمهم أو مواصلته أو تطوير مساراته أو الأخذ بالحديث من المعارف التى تواكب متطلبات العصر. كذلك يلزم الأخذ بالمستحدثات والنظم فى أساليب التكوين المعرفى للطلاب حيثما وجدوا، الأمر الذى يؤكد أهمية التعليم عن بعد سبيلاً لخدمة فئات عديدة فى المجتمع يمكنها الانتفاع به.

١٢ ـ **تحديث نظم وأساليب التعليم**، والأخذ بكل ما يثبت نفعه، مثل نظام الساعات المعتمدة، ونظم الاختبار والتقييم الإلكترونية.

١٣ ـ الاهتمام **بتمويل الجامعة** وتنويع مصادر تمويلها مع الالتزام بحدود دنيا لذلك التمويل تُنسب للدخل القومى.

١٤ ـ الاتفاق على الحد الأدنى لمستوى التعليم ومتطلباته فى الجامعة المصرية حيثما تقع، متوافقًا مع **المستويات العالمية**، والاتفاق بالتالى على الأسلوب المطلوب اتباعه فى وضع **معايير التقييم والاعتماد** المرتجى فى كل جامعة.

وتتناول الدراسة فيما يلى من صفحات تحتوى على تحليل للقضايا المشار إليها، وتعرضها بإيجاز من حيث الجوهر والمقصد وأسلوب التنفيذ، باعتبارها مجتمعة الأساس الذى ينهض عليه كل اجتهاد وطنى لتطوير التعليم العالى فى مصر.